جورج شاهين

لبنانيّو الدولار ولبنانيّو الليرة فجوة اللاعدالة
الربط الصارم للعملة هو الأكثر فعّالية!

الدولرة في لبنان لم تطرأ على السوق فجأة بعد سقوط نظام الربط المرن لسعر صرف الليرة عام 2019، بل كانت متفشية، وهي لم تنحسر اساسا منذ ازمة الثمانينات. اذ كان الدولار عملة جزء من الادخار والاقراض، ليس هربا من الليرة كعملة وطنية، بل لان اهتزاز الاوضاع وتعمد افشال تنفيذ الاصلاحات لم يساعدا في التمسك بها

يتطور الحديث اليوم عن اتجاه لبنان الى الدولرة الشاملة، وقد باتت امرا واقعا بعد اعتماد عملة الدولار في فوترة كل الخدمات وصولا الى تسعير السلع الاستهلاكية في السوبرماركت.

ليس سهلا وليس مقبولا ايضا، التخلي عن الليرة العملة الوطنية وتذويبها، خصوصا وان الدولرة تتفشى في شكل فوضوي وغير منظم، وليس مسموحا ان تحول هذه الدولرة في حالة الشمولية، لبنان، الى مقاطعة تابعة للدولة المصدرة للدولار، ليتحول لبنان الى مستعمرة. الم يحن الوقت ليعي ارباب السلطة السياسية خطورة ما وصلت اليه الليرة؟

الدكتورة سهام رزق الله اعتبرت في حديث الى "الامن العام" ان لبنان "اصبح اليوم في محطة استراتيجية معروفة علميا بازدواجية العملة". وقالت "عندما يحل الدولار مكان الليرة في مهماتها الثلاث من الادخار الى التسعير الى الدفع، بغض النظر الرسمي ثم بالقبول الرسمي والترويج بأن ذلك من مصلحة المستهلك، فذلك يعني ان البلاد دخلت في عملية التمهيد للاقرار الرسمي بالدولرة الشاملة"، مؤكدة انه "قرار مؤسف".

■ هل حقق قرار السماح بتسعير البضائع بالدولار غايته في ضبط السوق وحماية المستهلك؟

□ لا نزال في الدولرة الجزئية المرتفعة غير الرسمية، لكننا نسير نحو الدولرة الشاملة بشكل فوضوي في انتظار اعلان رسمي لنظام سعر صرف جديد. كل الخطوات مثل التسعير بالدولار وغيرها، ما هي الا ترسيخ الحاجة الى اعتماد عملة ثابتة تسمح بمعرفة سعر البضائع وتعكس القدرة الشرائية الحقيقية لحاملها، وتسمح له بالادخار من دون قلق من يوم الى يوم. عندما يحل الدولار الاميركي مكان الليرة في مهماتها الثلاث، من الادخار الى التسعير الى الدفع، بغض النظر الرسمي ثم بالقبول الرسمي والترويج بأن ذلك من مصلحة المستهلك، فذلك يعني ان البلاد دخلت في عملية التمهيد للاقرار بالدولرة الشاملة. انه قرار مؤسف، وما من بلد اعتمده خيارا انما بلغه بعد افتقاد كل الخيارات الاخرى الفعالة لمواجهة ازمته النقدية التي بلغت حد اضمحلال الثقة الى غير رجعة بالعملة الوطنية، فلم تعد تنفع طباعتها سوى لشراء الدولار بها.

■ الا تعتقدين ان خطوة استبدال العملة الوطنية هي في الاتجاه الخطأ اذا لم يتم تعويم الليرة ؟

□ في علم النقد للبلدان المدولرة جدا، من المؤكد انه بعد ثبات الدولرة المرتفعة لسنوات طويلة رغم تثبيت سعر الصرف وعدم امكان استعادة الثقة بالعملة الوطنية، يستحيل اعادة تعويم سعر الصرف واعادة اقناع الاقتصاد باعتماد نظام صرف قائم على الربط المرن او تثبيت سعر الصرف على اي مستوى جديد. الخيار الوحيد المتبقي هو في الانتقال المنظم نحو الربط الصارم، اي اما بانشاء مجلس نقد اذا حصل الوعي باكرا مطلع الازمة وتبنته السلطات الرسمية سريعا، والا لا تبقى سوى الدولرة الشاملة الرسمية وفق الية تدريجية ناجحة.

■ ما هي اشكال الدولرة الشاملة الممكنة، واي ابواب يمكن ان تفتح للمستقبل؟

□ هناك ثلاثة اشكال من الدولرة الشاملة:

- احادية الجانب.
- من خلال اتحاد نقدي كامل مع الولايات المتحدة.
- عبر اتفاقية ثنائية او معاهدة مع الولايات المتحدة.

يعكس الاتحاد النقدي الكامل الوضع في منطقة اليورو. تمثل الدولرة الاحادية الجانب سياسة تبني الدولار الاميركي من دون اي اعتراف رسمي او التزامات ذات مغزى. والاحتمال الثالث هو اعتماد الدولار في اطار اتفاقية محدودة بين الدولة التي تقوم بالدولرة والولايات المتحدة. او اقله صندوق النقد الدولي لدعم ومواكبة عملية الانتقال الى نظام الصرف الصارم الجديد. اصبح لبنان اليوم في محطة استراتيجية المعروفة علميا بـ"ازدواجية العملة"، بعد تخطي الدولرة عتبة الـ 90% للمرة الثانية اليوم (المرة الاولى كانت عام 1987) والذهاب ابعد من غرفة مقاصة للدولار في مصرف لبنان الى درجة تبنيه تحويلا تلقائيا للرواتب من الليرة الى الدولار لاسيما لموظفي الدولة، وبعد تجربة فتح منصة الصيرفة من دون سقف للجميع، كاشارة الى قدرة المصرف المركزي على تجفيف السيولة بالليرة في السوق واستبدالها بالدولار بأي لحظة يتم فيها اتخاذ قرار مصيري كهذا في تاريخ لبنان وتغطيته، وبعد قبول حصرية

الدكتورة سهام رزق الله.

عقود التأمين الصحي والطبابة وغيرها بالدولار والاضطرار لازدواجية الرواتب بين قسم بالليرة وآخر بالدولار للحفاظ على حد ادنى من القدرة الشرائية، بلغت الامور حد تسعير كل المنتجات بالدولار وصولا الى المواد الغذائية.

> **لبنان في محطة استراتيجية معروفة بـ"ازدواجية العملة"**

■ ما هي الخطوات التي ترسم طريق تحقيقها وفق الية علمية مؤاتية؟

□ لبنان في انتظار الخطوات والشروط للدولرة الشاملة على النحو التالي:

1 - تطوير اجماع وطني حول الدولرة الشاملة.

2 - استكشاف امكان عقد معاهدة ارتباط نقدي مع الادارة الاميركية، او اقله دعم صندوق النقد الدولي لنظام الربط الصارم الجديد.

3 - الاعلان عن برنامج دولرة مسبوق باعتماد سياسات تضمن نجاحه.

4 - اعتماد برنامج اصلاحي ضمان الملاءة والسيولة للقطاع المالي وقدرة سوق العمل على مواجهة الصدمات الحقيقية.

5 - وضع جدولة لمدة سنتين او ثلاث سنوات للوصول الى الدولرة الشاملة.

6 - التأكد من ان البنك المركزي يملك دولارات كافية لتحويل العملات المتداولة وكذلك مخزون السندات ولو تدريجا.

7 - تنفيذ اصلاح النظام المصرفي قبل الدولرة الرسمية الشاملة وضمان الملاءة والسيولة للنظام.

8 - البحث عن بديل لمقرض الملاذ الاخير، وهو نوع من التمويل، لتجنب تحويل المخاطر الى دول اخرى.

■ ماذا عن الفوائد والمخاطر؟

□ تستفيد الدولة المدولرة بشكل شامل ورسمي من حصة من المعروض من العملات الاجنبية التي حلت مكان عملتها الوطنية كما لو كانت منطقة اضافية في البلد الوصي منشئ هذه العملة، وفي حالة الدولار الاميركي هي الولايات المتحدة. لا يحتاج البلد المعتمد على الدولار الى وجود فائض في الحساب الجاري لتجميع الدولارات، اذ يمكن ان يعوض تدفق الاستثمار الاجنبي عجز الحساب الجاري. قد يختلف تضخم اسعار المستهلك بين الدولة المُدولرة والبلد الوصي تماما كما يختلف بين منطقتين في الولايات المتحدة ذاتها. بعض الاقتصاديين (Hanke and Schuler، 1999) الذين طالبوا دوليا بانشاء مجلس نقد للحالات المماثلة لوضع لبنان، باتوا انفسهم يدافعون الان عن الدولرة الشاملة الرسمية. العيب الاكثر وضوحا للدولرة الرسمية هو فقدان ايرادات طباعة العملة، وهي في الوقت ذاته فضيلة لأن البلدان التي تصل للدولرة الشاملة تكون غالبا قد استنفدت بشكل مبالغ به بطباعة العملة الى حد التدني الكلي لقيمة عملتها وباتت تطبعها بالكميات لشراء الدولار بها من السوق لتعزيز الاحتياطي بالدولار الذي لا يلبث ان يستهلك. اذا اختار بلد ما الدولرة الشاملة للتحكم في معدل التضخم، فانه يقدر ان فوائد خفض التضخم تتجاوز الخسائر في الدخل من طباعة النقدي (مكاسب السيولة) والتضخم المستدام. اما اثر الدولرة الشاملة الرسمية على استقلالية المصرف المركزي، فالمعروف انه في ظل حرية حركة الرساميل التي كان يضمنها نظام الاقتصاد الحر المنفتح في لبنان، من الضروري الاختيار بين التضحية بثبات سعر الصرف والابقاء على مرونته، لترك هامش تحرك للمصرف المركزي لاعتماد الاستقلالية في تحديد وتنفيذ سياسته النقدية الهادفة الى الحفاظ على القدرة الشرائية للعملة الوطنية ومكافحة التضخم وادارة السيولة في السوق، او القيام بالعكس تماما، اي التضحية باستقلالية المصرف المركزي عبر توجيه خياراته للحفاظ على ◄

إقتصاد

◄ تثبيت سعر الصرف عبر ربط سعر صرف العملة الوطنية بالعملة الاجنبية الاكثر تداولا واستقرارا وتعاملا دوليا وهي الدولار الاميركي، خصوصا بعد اعتماده كعملة ثانية الى جانب الليرة منذ الازمة النقدية التي عرفها لبنان في الثمانينات، والتي اطلق على اثرها مسار دولرة مرتفعة غير رسمية ولكنها مفروضة من قبل القطاع الخاص كأمر واقع منذ ذلك الحين.

■ مع الدولرة او غيرها، هل يمكن اعتبار عدم ذهاب الدولة الى اصلاحات جدية ستحد من فعالية اي اجراء؟

□ الازمة الاقتصادية في لبنان متعددة الوجه: مالية: لدى المالية العامة للدولة التي سمحت بغياب اقرار الموازنات لسنوات، ثم اعادت اطلاق موازنات دون قطوعات الحسابات السابقة واعتمدت القاعدة الاثنتي عشرية على مدى سنوات مع اقرار قوانين لفرض سلفات خزينة من

نعيش دولرة مرتفعة غير رسمية ولكنها مفروضة

المصرف المركزي لتمويل تخطي نفقاتها.
نقدية: تمثلت في تكبيل السياسة النقدية لمصرف لبنان بين ثالوث مستحيل من تثبيت سعر الصرف وحرية حركة الرساميل مما انعكس سلبا على استقلالية المصرف المركزي في اعتماد الادوات المناسبة واستخدامها للحفاظ على استقرار النقد الذي استنزفته الضغوط الاقتصادية، ازدياد المخاطر السياسية وضعف الثقة وانقلاب ميزان المدفوعات الى تراكم عجز منذ العام 2011 (ما عدا عامي 2016 و2017 نتيجة الهندسات المالية)، وسياسات الدعم التي استنزفت ما تبقى من احتياطاته بالعملات الاجنبية.
مصرفية: من خلال انغماس الجهاز المصرفي في تمويل القطاع العام (مالية الدولة ومصرف لبنان)، ومن ثم المعاناة من فوضى التعامل مع الازمة الحالية منذ اندلاعها عام 2019 بتأخر اقرار قانون الكابيتال كونترول، ترك فوضى التعامل التي حصرت الازمة بين المودعين والمصارف من دون معالجة، وعدم تسديد الدولارات الموظفة سواء لدى الدولة او مصرفها المركزي او لدى القطاع الخاص، الذي سدد قروضا بالدولار بدفعها بالليرة ومعظمها على سعر الصرف الرسمي.
ان اعتماد نظام الربط الصارم اليوم هو خيار لنظام سعر الصرف، انما هذا لا يكفي وحده بل ينبغي ان يكون من ضمن سلة اصلاحات لمعالجة بقية اوجه الازمة، والتطلع نحو اعادة النهوض وفق اسس بناء سليمة للمستقبل.

تعلن المديريّة العامّة للأمن العام
تصميمها المثابرة حتى النهاية.

المديريّة العامّة
للأمن العام